



بيان

صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد

يدين قرار جمهورية هندوراس، فتح بعثة دبلوماسية لها في القدس - فلسطين المحتلة

تماهياً مع السياسات الأمريكية-الإسرائيلية، الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، وهدر حقوق شعبها بغير وجه حق، وفي مخالفة فاضحة وانتهاك صارخ للقانون الدولي، والشرعية الدولية وقراراتها، التي تدين الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتمنع نقل البعثات الدبلوماسية إليها، أقدمت جمهورية هندوراس، على اتخاذ قرار بفتح بعثة دبلوماسية لها، في القدس الشريف، تمهيداً لنقل سفارتها من تل أبيب.

وفي ضوء تزايد وتيرة القرارات المعادية لدولة فلسطين، وشعبها الشقيق، لا سيما قرار إدارة ترامب في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017، المتمثل بالاعتراف بالمدينة المحتلة عاصمةً لإسرائيل، فضلاً عن القرار الأخير لوزارة الخارجية الأمريكية، الذي يقضي بحذف اسم "الأرض الفلسطينية المحتلة" أو "السلطة الفلسطينية" من قائمة تعريف المناطق في الشرق الأوسط،

فإن الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يستذكر قرار مجلس الأمن، رقم 478، المؤرخ في 20 آب/ أغسطس 1980، بأغلبية 14 صوتاً مقابل لا شيء، مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت، والذي ينص على أن المجلس لن يعترف بقانون القدس لعام 1980، ويدعو الدول الأعضاء، إلى قبول قرار المجلس، وسحب بعثاتهم الدبلوماسية، من القدس الشرقية،

وإذ يؤكد، على أهمية وفاعلية الإجماع العربي، في وجه الدول التي تنحاز للسير في الركب الأمريكي الإسرائيلي، الذي لا يقيم وزناً ولا قيمة للشرعية الدولية وقراراتها، فتراجع حكومة الباراغواي عن نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس في أيلول/ سبتمبر الماضي، خير دليل على النتائج المثمرة لتوحيد الكلمة والصف، في وجه المخططات الاستعمارية الغاشمة،

وإذ يدق ناقوس الخطر، محذراً من تبعات السياسات الأمريكية-الإسرائيلية، المنهجية التي هدفها تمرير صفقة القرن بأي وسيلة كانت، وبأي ثمن، ضاربة بعرض الحائط، جميع الجهود الدولية والإقليمية الرامية، إلى تحقيق السلام على أساس، المرجعيات الدولية ومبدأ حل الدولتين،



فإن الاتحاد البرلماني العربي، يدين ويستنكر، بأشد العبارات قرار هندوراس، افتتاح مكتب دبلوماسي لها في القدس الشريف، فهذه الخطوة المستهترة تعدّ انتهاكاً للقانون الدولي، وخروجاً عن الإجماع الدولي، الذي جسّدته قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم A/ES-10/L.22، المعتمد بتاريخ 21 ديسمبر 2017 - بأغلبية ساحقة، أبرزت إرادة المجتمع الدولي، لمواجهة الظلم والعدوان المتمثل، في قرار الرئيس الأمريكي الرامي، إلى تحويل مدينة القدس، ونقل السفارة الأمريكية إليها،

ويناشد، الأسرة الدولية تطبيق ميثاق الأمم المتحدة، والعمل بجدية على إحلال الأمن والاستقرار في جميع أصقاع العالم، والامتنال لقرارات الهيئة الأممية، وإلزام دولة هندوراس باحترام القانون الدولي، والضغط عليها للتراجع عن قرارها غير القانوني،

ويطالب، حكومة هندوراس وبرلمانها الوطني، التراجع عن هذه الخطوة المخالفة لقرارات الشرعية الدولية، والتي تعدّ انخيازاً صريحاً وكاملاً للاحتلال الإسرائيلي، وسياساته الاستيطانية العدوانية، ضد الشعب الفلسطيني، وحقوقه التاريخية المحمية بمئات القرارات الدولية، التي أصدرتها الجمعية العامة، ومجلس الأمن الدولي،

ويشدّد اليوم وغداً، على أن مدينة القدس، جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، عام 1967، تماماً كما ورد في قراري مجلس الأمن، 242 لسنة 1967 و338 لسنة 1973،

ويعرب الاتحاد البرلماني العربي، عن وقوفه ودعمه الكامل لدولة فلسطين العربية، مؤكداً أن جميع هذه القرارات المارقة مرفوضة عريياً ودولياً، ولا قدرة لها على تغيير الحقائق التاريخية، التي يعرفها القاصي والداني، فلسطين عربية، وستبقى بوصلة العرب والمسلمين، حتى استعادة كامل الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني الشقيق.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية



بيروت 1 أيلول/ سبتمبر 2019